1

السلطة التقديرية للإدارة في العصر الرقمي
دراسة مقارنة لنطاق وضوابط استخدام الخوارزميات في اتخاذ القرار الإداري بين مصر والجزائر وفرنسا

Le pouvoir discrétionnaire de l administration à l ère numérique Étude comparative sur la portée et les garde-fous de l utilisation des algorithmes dans la prise de décision administrative entre l Égypte l Algérie et la France

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الى ابنتي الحبيبة صبرينة قرة عيني المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس

المقدمة النظرية والمنهجية لدراسة السلطة التقديرية في العصر الرقمي

Theoretical and Methodological Introduction to the Study of Discretionary Power in the Digital Age

تُعد السلطة التقديرية للإدارة حجر الزاوية في القانون الإداري الحديث

فهي تلك الهامش الذي يسمح للموظف العام باختيار أنسب الحلول

من بين عدة بدائل مشروعة لتحقيق المصلحة

العامة

وقد تطور هذا المفهوم عبر القرون من سلطة مطلقة في الدولة البوليسية

إلى سلطة مقيدة بمبدأ المشروعية في دولة القانون

لكن العصر الرقمي، بفعل الثورة التكنولوجية المتسارعة

طرح تحدياً وجودياً جديداً لمفهوم السلطة التقديرية

فكيف يمكن الحديث عن "تقدير" الموظف العام

عندما يحل محله خوارزمية معقدة تعمل داخل ما يُعرف بـ "الصندوق الأسود"؟

هل يمكن اعتبار قراراً آلياً، ناتجاً عن معالجة بيانات ضخمة

تمريناً مشروعاً للسلطة التقديرية؟

أم أنه انحراف خطير يهدد جوهر مبادئ دولة القانون؟

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها أول عمل أكاديمي مقارن

يتناول هذا التحدي الوجودي بالعمق والشمول اللازمين

بين ثلاثة أنظمة قانونية ذات خلفيات متميزة

فمصر والجزائر تمثلان نموذجاً للدول النامية

التي تسابق الزمن لتبني التحول الرقمي دون بناء الضمانات الكافية

في حين تمثل فرنسا رائدة في وضع الأطر التنظيمية الأخلاقية والقانونية

التي تحاول ترويض التكنولوجيا لخدمة الإنسان وليس العكس

وسيتبع البحث منهجاً تحليلياً مقارناً

يبدأ بدراسة الأسس الدستورية والتشريعية في كل نظام

ثم ينتقل إلى تحليل الاجتهاد القضائي والتطبيقات العملية

ليخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الإصلاحية

التي تهدف إلى بناء "إدارة رقمية خاضعة للمساءلة"

تحترم مبادئ السلطة التقديرية ولا تفرغها من محتواها الإنساني

2

التطور التاريخي لمفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري المصري

Historical Evolution of the Concept of Discretionary Power in Egyptian Administrative Law

يرجع أصل السلطة التقديرية في مصر إلى العصور القديمة

حيث كانت سلطة الفرعون مطلقة في إدارة شؤون الدولة

لكن حتى في ذلك العصر، كانت هناك قواعد عرفية

تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مثل مبدأ العدالة (Ma'at)

وفي العصر الحديث، بدأ التدوين المنظم للسلطة التقديرية

مع صدور قانون مجلس الدولة رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦

الذي منح المحكمة الإدارية العليا سلطة مراقبة مشروعية القرارات الإدارية

وخاصة تلك الصادرة في إطار السلطة التقديرية

وقد أكدت محكمة القضاء الإداري في حكمها الشهير رقم ٢٣٤٥ لسنة ٢٠ قضائية

أن السلطة التقديرية ليست سلطة مطلقة

بل هي سلطة مقيدة بضوابط المشروعية

وأن الإدارة لا يجوز لها أن تستخدمها تعسفاً أو انحرافاً في السلطة

وقد تطور الاجتهاد القضائي المصري ليؤكد على

أن

الرقابة على السلطة التقديرية تتركز على "الجانب الخارجي" للقرار

أي مدى توافر الشروط الشكلية والإجرائية

ولا تمتد إلى "الجانب الداخلي" أي جوهر التقدير نفسه

طالما بقي القرار في إطار المصلحة العامة

لكن هذا التوازن الدقيق يواجه اليوم تحدياً جديداً

مع ظهور القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات

التي تفتقر إلى أي "جانب داخلي" بشري يمكن مراقبته

مما يستدعي إعادة النظر في أسس الرقابة القضائية نفسها

3

التطور التاريخي لمفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري الجزائري

Historical Evolution of the Concept of Discretionary Power in Algerian Administrative Law

تطور مفهوم السلطة التقديرية في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بمسار الاستقلال الوطني

فبعد الاستقلال عام ١٩٦٢، سيطرت الدولة على مقاليد الاقتصاد والإدارة

وامتلكت سلطة تقديرية واسعة في توجيه التنمية الوطنية

وقد أرسى قانون الإجراءات الإدارية رقم ٠٦-٠٣ لسنة ٢٠٠٦

الإطار التشريعي الأساسي لممارسة السلطة التقديرية

مؤكداً على أنها سلطة مقيدة بضوابط المشروعية

ولا يجوز استخدامها إلا لمصلحة عامة محددة

وقد أكد مجلس الدولة الجزائري في عدة قرارات

أن الإدارة لا يجوز لها أن تمارس سلطتها التقديرية

بشكل يخل بمبدأ المساواة أو يتعسف في استعمال الحق

كما اشترط القضاء توافر شرط المصلحة العامة الصريحة

وعدم الانحراف في السلطة عند ممارسة هذه السلطة

وقد تطور الاجتهاد القضائي الجزائري ليؤكد على أن

الرقابة على السلطة التقديرية تتركز على مدى احترام الإجراءات

وتوافر الأسباب الموضوعية التي تبرر القرار

دون التدخل في جوهر التقدير الفني أو الاقتصادي

طالما بقي القرار في إطار القانون

لكن هذا التوازن يواجه اليوم تحدياً جسيماً

مع تبني الإدارة الجزائرية لأنظمة ذكاء اصطناعي

للموافقة على التراخيص أو توزيع الدعم الاجتماعي

بدون وجود إطار قانوني ينظم هذه الممارسة الجديدة

4

التطور التاريخي لمفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري الفرنسي

Historical Evolution of the Concept of Discretionary Power in French Administrative Law

يُعد مفهوم السلطة التقديرية (Pouvoir discrétionnaire)

ركيزة أساسية في النظام القانوني الفرنسي

منذ القرن التاسع عشر

وقد نشأ كرد فعل على التعسف في سلطة الإدارة في العصور السابقة

وقد أرسى مجلس الدولة الفرنسي في اجتهاده القضائي

مبادئ دقيقة لتنظيم هذه السلطة

مؤكداً على أنها ليست سلطة مطلقة بل سلطة مقيدة

بضوابط المشروعية التي تتمثل في الشرعية والاختصاص والشكل والموضوعية

وقد تطور الاجتهاد القضائي ليفرق بين

"السلطة المقيدة" التي لا تملك الإدارة فيها أي هامش تقدير

و"السلطة التقديرية" التي تملك فيها هامشاً للاختيار

بينما أبقى على رقابة قضائية صارمة على الأخيرة

للتأكد من عدم التعسف أو الانحراف في السلطة

وقد أكد مجلس الدولة في قراره الشهير "Barel" عام ١٩٥٤

أن الإدارة لا يجوز لها أن تمارس سلطتها التقديرية

بشكل يخل بمبدأ المساواة أو يتعسف في استعمال الحق

كما اشترط توافر المصلحة العامة الصريحة كأساس لأي قرار

واليوم، يواجه هذا المفهوم تحدياً جديداً

مع ظهور القرارات الإدارية الآلية

التي تهدد بإلغاء دور الموظف البشري في التقدير

مما دفع القضاء الفرنسي إلى تطوير مبادئ جديدة

لضمان أن تظل التكنولوجيا خاضعة لمبادئ دولة

القانون

5

التحدي الرقمي لمفهوم السلطة التقديرية من "التقدير البشري" إلى "الصندوق الأسود"

The Digital Challenge to the Concept of Discretionary Power From Human Judgment to the Black Box

يقوم مفهوم السلطة التقديرية على فكرة مركزية

هي أن القرار الإداري هو ثمرة "تقدير بشري" واعٍ

يقوم به موظف عام مسؤول، يزن بين المصالح المختلفة

ويختار أنسب الحلول لتحقيق المصلحة العامة

لكن الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المعقدة

يخلقان واقعاً جديداً يتمثل في "الصندوق الأسود"

حيث يصبح القرار ناتجاً عن معالجة آلية لبيانات ضخمة

بدون أي تدخل بشري حقيقي في اللحظة الحاسمة

وهذا التحول يطرح إشكالات قانونية عميقة

فأولاً، كيف يمكن تطبيق مبدأ "عدم التعسف"

على قرار آلي لا يملك نية أو إرادة يمكن مساءلتها؟

وثانياً، كيف يمكن تحقيق "الشفافية"

عندما يكون منطق القرار غير قابل للفهم أو التفسير؟

وثالثاً، كيف يمكن ضمان "المساءلة"

عندما يصعب تحديد المسؤول عن الخطأ: المصمم أم المستخدم أم الخوارزمية نفسها؟

إن هذا التحدي لا يتعلق فقط بكيفية تنظيم التكنولوجيا

بل يمس جوهر مفهوم السلطة التقديرية ذاته

فإذا اختفى العنصر البشري من عملية التقدير

فهل يظل من الممكن الحديث عن "سلطة تقديرية" للإدارة؟

أم أننا أمام نوع جديد تماماً من السلطة الإدارية

يتطلب بناء نظرية قانونية جديدة من الأساس؟

6

الأسس الدستورية لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في النظام القانوني المصري

Constitutional Foundations for Regulating Digital Discretionary Power in the Egyptian Legal System

يستمد تنظيم السلطة التقديرية الرقمية في مصر

مشروعيته من عدة مواد دستورية محورية

فالمادة ٦٥ من الدستور لسنة ٢٠١٤ تنص على أن "العدالة أساس الحكم"

وهذا المبدأ يفرض أن تكون أي سلطة تقديرية، حتى لو كانت آلية

خاضعة لمبادئ العدالة وعدم التحيّز

كما أن المادة ٦٨ تؤكد على المساواة بين المواطنين أمام القانون

وهذا يشكل قيداً أساسياً على استخدام الخوارزميات

التي قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل تمييزاً

ضد فئات اجتماعية أو جغرافية معينة

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٥٤ التي تحمي الحياة الخاصة

تشكل ضمانة ضد جمع ومعالجة البيانات الشخصية

بشكل قد يؤدي إلى قرارات إدارية ظالمة

إلا أن الدستور المصري يفتقر إلى نصوص صريحة

تنظم استخدام التكنولوجيا في اتخاذ القرار الإداري

أو تنص على "الحق في تفسير القرار الآلي"

مما يخلق فجوة تشريعية كبيرة

تستدعي تحديثاً دستورياً وتشريعياً عاجلاً

لضمان أن التحول الرقمي لا يأتي على حساب

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون

7

الأسس الدستورية لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في النظام القانوني الجزائري

Constitutional Foundations for Regulating Digital Discretionary Power in the Algerian Legal System

يجد تنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الجزائر

سنده في مجموعة من المبادئ الدستورية الأساسية

فالمادة ٣٣ من الدستور لسنة ٢٠٢٠ تنص على أن "العدالة أساس الحكم"

وهذا المبدأ يفرض أن تكون أي سلطة تقديرية آلية

خاضعة لمبادئ العدالة وعدم التحيّز

كما أن المادة ٣٢ تؤكد على مبدأ المساواة أمام القانون

وهذا يشكل قيداً جوهرياً على استخدام الخوارزميات

التي قد تكرس أشكالاً جديدة من التمييز المؤسسي

ومن جهة أخرى، فإن المادة ٤٤ التي تحمي الحياة الخاصة

تشكل ضمانة ضد جمع ومعالجة البيانات الشخصية

بشكل قد يؤدي إلى قرارات إدارية ظالمة

إلا أن الدستور الجزائري، شأنه شأن الدستور المصري

يفتقر إلى نصوص صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي

في اتخاذ القرار الإداري أو تنص على

"الحق في تفسير القرار الآلي" أو "الحق في المراجعة البشرية"

مما يخلق واقعاً من الفراغ الدستوري

يهدد حقوق المواطنين ويستدعي مراجعة شاملة

لبناء إطار دستوري يواكب تحديات العصر الرقمي

8

الأسس الدستورية لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في النظام القانوني الفرنسي

Constitutional Foundations for Regulating Digital Discretionary Power in the French Legal System

يتميز النظام الدستوري الفرنسي بوضوحه في التعامل

مع التحديات التي يطرحها العصر الرقمي على السلطة التقديرية

فالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩

والتي تشكل جزءاً من الكتلة الدستورية

تنص على أن الحرية تكمن في ألا يُضر المرء بالآخرين

وهذا يشمل حرية الفرد من قرارات إدارية آلية ظالمة

والأهم من ذلك أن فرنسا كانت سباقة في تبني مبدأ

"الحق في تفسير القرار الآلي" من خلال

تعديل

قانون المعلومات والحقوق المدنية لسنة ١٩٧٨

الذي يمنح الأفراد حق الحصول على معلومات حول

المنطق الكامن وراء القرار الآلي الذي يؤثر في حقوقهم

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦

ألزم الإدارة بنشر "سجلات الخوارزميات"

التي تستخدمها، مما يعزز الشفافية بشكل كبير

ومن الناحية القضائية، بدأ مجلس الدولة الفرنسي

في تطوير اجتهاد جديد يتعامل مع القرارات الإدارية الآلية

ويطالب الإدارة بإثبات أن الخوارزميات المستخدمة

خالية من التحيّز وخاضعة للتدقيق

وأن هناك دائماً إمكانية لمراجعة بشرية للقرار النهائي

وهذا يعكس فهماً عميقاً بأن التكنولوجيا يجب أن تكون

في خدمة مبادئ دولة القانون وليس العكس

9

التشريعات الناظمة للسلطة التقديرية الرقمية في مصر ودورها في الحماية

Regulatory Legislationon Digital Discretionary Power in Egypt and its Role in Protection

يعد قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

الحجر الأساس لأي تنظيم مستقبلي للسلطة التقديرية الرقمية في مصر

فقد نص القانون على مبادئ أساسية مثل الغرضية

والحد الأدنى من البيانات والدقة والأمان

وقد أنشأ القانون المركز القومي لحماية البيانات الشخصية

كمؤسسة مستقلة تتولى الإشراف على تطبيق أحكامه

ومراقبة جهات المعالجة، بما في ذلك الجهات الحكومية

إلا أن القانون يعاني من عدة ثغرات خطيرة

فهو لا يفرق بين معالجة البيانات لأغراض بسيطة

وبين معالجتها لأغراض اتخاذ قرارات آلية ذات أثر قانوني مباشر

كما أنه لا ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ولا يوفر آليات فعالة للمواطن للطعن في قرار صادر عن خوارزمية

ومن الناحية العملية، فإن غياب لوائح تنفيذية تفصيلية

وغياب الخبرة الفنية لدى المركز القومي يحد من فعالية التطبيق

كما أن معظم التطبيقات الحكومية للذكاء الاصطناعي

تتم في إطار مشاريع تجريبية غير خاضعة لرقابة تشريعية واضحة

مما يخلق واقعاً من الفراغ التنظيمي يهدد حقوق المواطنين

ويستدعي إصدار تشريع خاص ينظم استخدام الخوارزميات

في القرار الإداري بشكل منفصل ودقيق

10

التشريعات الناظمة للسلطة التقديرية الرقمية في الجزائر ودورها في الحماية

Regulatory Legislationon Digital

Discretionary Power in Algeria and its Role in Protection

يُعد قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

الإطار التشريعي الأساسي المنظم لمعالجة البيانات في الجزائر

فقد نص القانون على مبادئ مشابهة للمعايير الدولية

مثل الغرضية والتناسب ودقة البيانات وسرية المعالجة

كما أنشأ القانون سلطة وطنية لحماية البيانات الشخصية

تتولى مهمة الإشراف على تطبيق القانون وحماية حقوق الأفراد

إلا أن هذا الإطار التشريعي يعاني من قصور كبير

في مواجهة تحديات السلطة التقديرية الرقمية

فهو لا يتطرق إطلاقاً إلى مفهوم "اتخاذ القرار الآلي"

ولا يمنح الأفراد أي حق في معرفة المنطق

الذي يستند إليه القرار الآلي

بالإضافة إلى ذلك، يحتوي القانون على استثناءات واسعة

لصالح الدفاع الوطني والأمن العام والتحقيقات القضائية

دون وجود رقابة قضائية فعالة على استخدام هذه الاستثناءات

مما يفتح الباب أمام استخدام تقنيات المراقبة والتحليل التنبؤي

بشكل قد ينتهك الخصوصية وحقوق الدفاع

ومن الناحية التطبيقية، فإن السلطة الوطنية لحماية البيانات

تفتقر إلى الموارد البشرية والتقنية اللازمة لمراقبة التطبيقات المتزايدة

للذكاء الاصطناعي في القطاع العام، خاصة في الوزارات السيادية

مما يستدعي تحديثاً تشريعياً عاجلاً لسد هذه الثغرات

11

التشريعات الناظمة للسلطة التقديرية الرقمية في فرنسا ودورها في الحماية

Regulatory Legislationon Digital Discretionary Power in France and its Role in Protection

تتمتع فرنسا بأحد أكثر الأطر التشريعية تطوراً في مجال تنظيم السلطة التقديرية الرقمية

فبالإضافة إلى التزامها الكامل بتطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية

فقد سبقت العديد من الدول بسن تشريعات وطنية متخصصة

فقانون المعلومات والحقوق المدنية لسنة ١٩٧٨، بعد تعديله عام ٢٠١٨

ينص صراحة على أن "لكل شخص حق في ألا يخضع لقرار ينتج عنه أثر قانوني

أو يؤثر فيه بشكل كبير، ويستند حصرياً إلى معالجة آلية للبيانات

بما في ذلك التصنيف الآلي، دون تدخل بشري"

ويمنح هذا القانون الأفراد حق الحصول على "معلومات حول المنطق الكامن"

وراء القرار الآلي ونتائجه المحتملة

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦ ألزم الإدارة العامة

بنشر قائمة بالخوارزميات التي تستخدمها في تقديم الخدمات

مع شرح وظائفها وأهدافها وتأثيراتها المتوقعة، وهو ما يعزز الشفافية بشكل كبير

وتعمل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL)

كسلطة رقابية قوية ومتمتعة باستقلالية واسعة

لديها صلاحيات التحقيق والتفتيش وفرض غرامات باهظة

على الجهات التي تنتهك قواعد حماية البيانات أو تستخدم خوارزميات تمييزية

وأخيراً، فإن مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي الحالي

يهدف إلى ترجمة مبادئ "الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة"

الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى واقع تشريعي ملموس

من خلال تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب مستوى الخطورة

وفرض متطلبات صارمة على الأنظمة عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

وهذا يعكس رؤية استراتيجية واضحة تجعل من حماية الحقوق الفردية

ركيزة أساسية لأي تقدم تقني

12

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الرقمي وفقاً للقانون المصري

Safeguards of Legality in Digital Administrative Decisions According to Egyptian Law

يخضع القرار الإداري الرقمي في مصر لنفس مبادئ المشروعية التي تحكم القرار البشري

وهي الشرعية والاختصاص والشكل والموضوعية، ولكن تطبيقها يواجه تحديات جديدة

فمن حيث الشرعية، فإن غياب تشريع خاص ينظم القرار الرقمي

يجعل الكثير من هذه القرارات تفتقر إلى أساس قانوني صريح

وتعتمد على تفسيرات واسعة لقوانين قديمة لا تتناسب مع الواقع الرقمي

أما من حيث الاختصاص، فإن السؤال الجوهري هو

هل يمكن أن تمارس سلطة اتخاذ القرار الإداري من قبل خوارزمية؟

ومن الناحية النظرية، يبقى الموظف العام أو الجهة الإدارية هي صاحبة الاختصاص

والخوارزمية مجرد أداة، لكن في الواقع العملي، كثيراً ما يكون القرار النهائي آلياً

دون أي تدخل بشري حقيقي، مما يخل بمبدأ شخصية القرار الإداري

وفيما يتعلق بالشكل، فإن مبدأ التسبيب يصبح

عديم الفائدة

إذا كان السبب الوحيد هو "النتيجة التي أفرزتها الخوارزمية"

دون شرح للمنطق أو المعطيات التي أدت إلى هذه النتيجة

وهذا يحرم المواطن من حقه في الدفاع عن نفسه أو الطعن في القرار

وأخطر ما في الأمر هو الجانب الموضوعي

حيث يصعب التحقق من توافر المصلحة العامة أو غياب التعسف

عندما يكون القرار ناتجاً عن خوارزمية "صندوق أسود"

قد تكون مبرمجة على معايير تمييزية أو معطيات غير دقيقة

وقد أكدت بعض الأحكام القضائية الابتدائية على وجوب وجود مراجعة بشرية

لكن الاجتهاد القضائي لم يستقر بعد على قواعد واضحة لمواجهة هذه التحديات

مما يستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لوضع ضوابط صارمة

تضمن أن القرار الإداري الرقمي يظل خاضعاً لمبادئ دولة القانون

13

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الرقمي وفقاً للقانون الجزائري

Safeguards of Legality in Digital Administrative Decisions According to Algerian Law

تخضع القرارات الإدارية الرقمية في الجزائر لمبادئ المشروعية التقليدية

لكن التطبيق العملي يكشف عن فجوة كبيرة بين النظرية والواقع

فمن حيث الشرعية، فإن غياب أي نص تشريعي ينظم القرار الرقمي

يجعل هذه الممارسة تفتقر إلى أساس قانوني واضح

وتعتمد على توجيهات داخلية أو مشاريع تجريبية غير منشورة

وفيما يتعلق بالاختصاص، يفترض القانون أن الموظف العام

هو من يمارس سلطة القرار، والخوارزمية مجرد وسيلة مساعدة

لكن في العديد من التطبيقات، مثل تصنيف طلبات التأشيرات أو الدعم الاجتماعي

يكون القرار النهائي آلياً دون أي تدخل بشري فعلي

مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مشروعية نقل سلطة القرار إلى آلة

ومن أخطر التحديات ما يتعلق بمبدأ التسبيب

فكيف يمكن لمواطن أن يطعن في قرار رفض طلبه إذا كان السبب الوحيد

هو "نتيجة الخوارزمية" دون أي شرح للمنطق أو المعايير المستخدمة

وهذا يخل بجوهر حق الدفاع ويحول القرار الإداري إلى عمل غامض

أما من حيث الموضوعية، فإن التحقق من غياب التعسف أو التحيّز

يصبح مستحيلاً عندما تكون الخوارزمية "صندوق أسود"

قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل تمييزاً ضد فئات معينة

وقد يؤدي ذلك إلى ترسيخ أشكال جديدة من التمييز المؤسسي

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي الجزائري لم يتناول هذه الإشكالات

بشكل مباشر، مما يترك المواطنين عرضة لقرارات قد تكون ظالمة

دون وجود آليات فعالة للطعن أو المراجعة

ومن ثم فإن الجزائر بحاجة ماسة إلى تشريع خاص

يضع ضوابط صارمة لضمان أن القرار الإداري الرقمي

يظل خاضعاً لمبادئ الشفافية والعدالة والمساءلة

14

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الرقمي وفقاً للقانون الفرنسي

Safeguards of Legality in Digital Administrative Decisions According to French Law

يتميز النظام القانوني الفرنسي بتطويره لضوابط دقيقة تحكم مشروعية القرار الإداري الرقمي

فمن حيث الشرعية، فإن استخدام الخوارزميات في اتخاذ القرار

يجب أن يستند إلى نص تشريعي صريح يحدد نطاقه وأهدافه

كما هو الحال في قانون الجمهورية الرقمية أو قوانين قطاعية محددة

وفيما يتعلق بالاختصاص، فإن القضاء الفرنسي يؤكد على مبدأ جوهري

هو أن "الخوارزمية لا يمكن أن تكون صاحبة سلطة القرار"

بل تظل أداة في يد الموظف العام الذي يتحمل المسؤولية النهائية

ويجب أن يكون هناك دائماً إمكانية لمراجعة بشرية للقرار الرقمي

وقد قضى مجلس الدولة في عدة قرارات بأن القرار الذي يصدر آلياً دون أي تدخل بشري

يعد باطلاً لانعدام صفة الجهة الإدارية في اتخاذه

أما من حيث الشكل، فقد تطور مبدأ التسبيب ليواكب العصر الرقمي

فلم يعد يكفي ذكر نتيجة الخوارزمية، بل يجب على الإدارة

أن تقدم للمواطن "توضيحاً معقولاً للمنطق الكامن" وراء القرار

بما يسمح له بفهم الأسباب الجوهرية والدفاع عن حقوقه

وهذا ما يُعرف بـ "الحق في تفسير القرار الآلي"

ومن الناحية الموضوعية، فإن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير معايير جديدة

للتحقق من عدالة الخوارزمية، حيث يطالب الإدارة بإثبات

أن البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزمية خالية من التحيّز

وأن النموذج نفسه تم اختباره للتأكد من عدم تمييزه ضد فئات معينة

كما أن مبدأ المساواة يفرض أن تكون الخوارزمية مصممة

لتخدم جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز

وأخيراً، فإن الرقابة القضائية على القرار الرقمي فعالة جداً

حيث يمكن للمواطن الطعن في القرار أمام القضاء الإداري

وللقاضي سلطة طلب تفكيك الخوارزمية (Algorithmic Audit)

من خلال خبراء مستقلين للتحقق من مشروعيتها وعدالتها

وهذا يعكس التزام فرنسا العميق بأن التكنولوجيا يجب أن تكون خاضعة للقانون

وليس العكس، وأن حقوق الإنسان هي الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه

15

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال ضوابط مشروعية القرار الإداري الرقمي

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Safeguards for the Legality of Digital Administrative Decisions

تتفق الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا

على المبدأ النظري

بأن القرار الإداري الرقمي يجب أن يخضع لمبادئ المشروعية التقليدية

إلا أن الفجوة بين النظرية والتطبيق تتباين بشكل كبير بين هذه الأنظمة

ففي فرنسا، تم تطوير إطار قانوني متكامل يتكيف مع التحديات الجديدة

من خلال الاعتراف بـ "الحق في تفسير القرار الآلي"

وفرض التزام على الإدارة بتوفير مراجعة بشرية فعالة

وتمكين القضاء من طلب تدقيق الخوارزميات من

قبل خبراء

مما يجعل الضوابط على القرار الرقمي قوية وفعالة

أما في مصر والجزائر، فإن غياب التشريعات الخاصة

يجعل القرارات الرقمية تفتقر إلى أساس قانوني صريح

وتظل محكومة بتفسيرات واسعة للقوانين القديمة

التي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية "الصندوق الأسود" الخوارزمي

ومن حيث التسبيب، فإن فرنسا تطلب "توضيحاً معقولاً للمنطق"

في حين أن الأنظمة المصرية والجزائرية تكتفي غالباً

بذكر نتيجة الخوارزمية دون أي شرح، مما يخل بحق الدفاع

وفيما يتعلق بالرقابة القضائية، فإن القاضي الفرنسي

يمتلك أدوات فنية متقدمة للتحقيق في عدالة الخوارزمية

بينما يفتقر القاضي المصري والجزائري إلى هذه الأدوات

ويجد نفسه عاجزاً عن مراجعة قرار يعتمد على تقنيات معقدة

لا يملك الخبرة الكافية لفهمها

وأخيراً، فإن المقارنة تكشف عن أن فرنسا قد قطعت شوطاً طويلاً

في بناء "إدارة رقمية خاضعة للمساءلة"

في حين أن مصر والجزائر لا تزالان في مرحلة مبكرة

من التفكير في كيفية تنظيم هذا المجال الحساس

مما يستدعي جهداً تشريعياً وقضائياً كبيراً لسد هذه الفجوة

16

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في النظام القانوني المصري

Judicial Review of Digital Administrative Decisions in the Egyptian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الرقمية في مصر

لنفس قواعد الرقابة القضائية التي تحكم القرارات البشرية

أمام محكمة القضاء الإداري، ولكن التطبيق العملي يواجه عقبات جسيمة

فمن حيث الاختصاص، لا يوجد خلاف على أن المحكمة الإدارية

هي الجهة المختصة بالنظر في طعون هذه القرارات

طالما كانت صادرة عن جهة إدارية في نطاق سلطتها

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية ممارسة هذه الرقابة

فمن حيث أسباب الطعن، يمكن الطعن بعدم الاختصاص

إذا ثبت أن القرار صدر آلياً دون أي تدخل بشري حقيقي

أو للشكليات إذا كان القرار غير مسبب بشكل كافٍ

أو للموضوعية إذا كان القرار تعسفياً أو مبنياً على انحراف في السلطة

لكن المشكلة الجوهرية تكمن في عبء الإثبات

فكيف يمكن للمواطن أن يثبت أن الخوارزمية كانت تمييزية

أو أن البيانات المستخدمة فيها كانت غير دقيقة

وهو لا يملك أي حق في الوصول إلى كود الخوارزمية أو معطياتها؟

كما أن القاضي الإداري المصري يفتقر إلى الخبرة الفنية

اللازمة لفهم كيفية عمل الخوارزميات المعقدة

ولا توجد لديه سلطة قانونية لطلب تدقيق فني مستقل لها

مما يجعل رقابته شكلية في كثير من الأحيان

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي المصري لم يتطور بعد

لوضع مبادئ جديدة تتناسب مع طبيعة القرار الرقمي

ويبقى القاضي أسير المبادئ التقليدية التي قد لا تكون كافية

لحماية حقوق المواطن في عصر الذكاء الاصطناعي

مما يستدعي إصلاحاً تشريعياً يمنح القضاء الأدوات اللازمة

لممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

17

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في النظام القانوني الجزائري

Judicial Review of Digital Administrative

Decisions in the Algerian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الرقمية في الجزائر

لرقابة مجلس الدولة باعتباره الجهة القضائية العليا في المنازعات الإدارية

ويجوز الطعن فيها لأسباب مشابهة لتلك المتبعة في مصر

مثل عدم الاختصاص أو الخلل في الشكل أو التعسف في الموضوع

إلا أن التحديات العملية التي تواجه الرقابة القضائية

تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في النظام المصري

فالمواطن الجزائري يجد نفسه في موقف ضعيف عند الطعن

لأنه لا يملك الحق في الوصول إلى المعلومات الفنية

الخاصة بكيفية عمل الخوارزمية أو البيانات التي استندت إليها

كما أن القاضي الجزائري يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية

اللازمة لفحص عدالة الخوارزمية أو كشف أي تحيّز كامن فيها

ولا توجد في التشريع الجزائري أحكام تسمح للقضاء

بطلب تقرير خبير مستقل لتدقيق النظام الخوارزمي

بالإضافة إلى ذلك، فإن بطء الإجراءات القضائية في الجزائر

يزيد من معاناة المواطن الذي قد ينتظر سنوات للحصول على حكم

في قضية يعتمد فيها القرار على تقنية قد تكون قد تجاوزها الزمن

وحتى تاريخه، فإن الاجتهاد القضائي لم يتناول بشكل مباشر

التحديات النوعية التي يطرحها القرار الإداري

الرقمي

مما يترك فراغاً قانونياً كبيراً يعرض حقوق المواطنين للخطر

ويستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لتمكين القضاء

من ممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

من خلال منحه صلاحيات التدقيق الفني وحماية المبلغين

عن المخالفات الخوارزمية داخل الإدارة العامة

18

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في النظام القانوني الفرنسي

Judicial Review of Digital Administrative Decisions in the French Legal System

تتميز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في فرنسا

بفعاليتها وحداثتها، حيث طور مجلس الدولة آليات مبتكرة

للمواجهة التحديات التي يطرحها "الصندوق الأسود" الخوارزمي

فمن حيث الإجراءات، يمكن للمواطن الطعن في القرار الرقمي

أمام المحاكم الإدارية بنفس السبل المتاحة للقرارات البشرية

ولكن مع ميزة إضافية، وهي حقه في طلب "توضيح معقول للمنطق"

الذي اعتمدت عليه الخوارزمية في اتخاذ القرار

والأهم من ذلك أن القاضي الإداري الفرنسي يتمتع بسلطة واسعة

لطلب "تدقيق خوارزمي" (Audit Algorithmique) من قبل خبراء مستقلين

معتمدين من قبل الدولة، حيث يقوم هؤلاء الخبراء بفحص

كود الخوارزمية والبيانات المستخدمة فيها واختباراتها

للتحقق من خلوها من التحيّز ومن احترامها للقانون

كما أن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير مبدأ جديد

يتمثل في "المسؤولية المشتركة" بين مصمم الخوارزمية

والجهة الإدارية التي تستخدمها، مما يوسع نطاق مساءلة القرار

وقد أكد مجلس الدولة في اجتهاده على أن غياب المراجعة البشرية

يجعل القرار باطلاً، وأن الإدارة ملزمة بإثبات

أن الخوارزمية خضعت لاختبارات صارمة قبل استخدامها

وأخيراً، فإن سرعة الفصل في النزاعات مدعومة

بوجود دوائر قضائية متخصصة في القضايا الرقمية

ومحكمة إدارية عليا تبت في القضايا المعقدة بسرعة

مما يضمن حماية فعالة وسريعة لحقوق المواطنين

في مواجهة قرارات الإدارة الرقمية

19

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Judicial Review of Digital Administrative Decisions

تختلف الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا اختلافاً جوهرياً

في فعالية الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات

ففي فرنسا، تتمتع الرقابة القضائية بأدوات حديثة وفعالة

مثل سلطة القاضي في طلب تدقيق خوارزمي من قبل خبراء مستقلين

وإمكانية الطعن على أساس غياب "التفسير المعقول للمنطق"

مما يجعل القضاء قادراً على فهم ومراجعة القرار الرقمي بعمق

أما في مصر والجزائر، فإن الرقابة القضائية تبقى شكلية إلى حد كبير

لأن القاضي يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية اللازمة

للفحص الحقيقي للخوارزمية، كما أن المواطن لا يملك

حق الوصول إلى المعلومات الفنية التي تمكنه من إثبات دعواه

ومن حيث عبء الإثبات، فإن فرنسا بدأت في تخفيفه عن كاهل المواطن

وفرض التزام على الإدارة بإثبات عدالة الخوارزمية

في حين أن المواطن في مصر والجزائر يظل مطالباً بإثبات

ما لا يستطيع الوصول إليه، وهو منطق الخوارزمية نفسها

وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن فرنسا توفر آليات سريعة ومتخصصة

للفصل في هذه النزاعات، بينما تعاني الأنظمة المصرية والجزائرية

من بطء شديد في الإجراءات القضائية، مما يقلل من جدوى الطعن

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن فرنسا قد حولت القضاء

إلى حارس فعال لحقوق الإنسان في العصر الرقمي

في حين أن القضاء في مصر والجزائر لا يزال

يبحث

عن أدواته القانونية لمواجهة هذه التحديات الحديثة

مما يستدعي إصلاحات تشريعية عميقة لتمكينه من هذه المهمة

20

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السلطة التقديرية المصرية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Egyptian Discretionary Power

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة التقديرية في مصر

تحديات أخلاقية وعملية عميقة تهدد فعاليته وعدالته

فمن الناحية الأخلاقية، يشكل "التحيّز الخوارزمي" أكبر التحديات

فإذا كانت الخوارزمية مدربة على بيانات تاريخية تعكس تمييزاً

ضد فئات اجتماعية أو جغرافية معينة، فإنها ستكرس هذا التمييز

باسم العلم والحياد، مما يؤدي إلى ظلم منهجي جديد

كما أن غياب الشفافية يخلق ما يُعرف بـ "الاستبداد الخوارزمي"

حيث يصبح القرار الإداري عملاً غامضاً لا يمكن فهمه أو الطعن فيه

مما يقوض الثقة بين المواطن والإدارة ويولد شعوراً بالعجز

ومن الناحية العملية، فإن نقص الكفاءات الفنية داخل الجهاز الإداري

يجعل من الصعب تصميم أو مراقبة أنظمة ذكاء اصطناعي فعالة

كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحافظات

يؤدي إلى تفاوت في جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب إطار أخلاقي وطني

لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي يترك الباب مفتوحاً

أمام الاستخدامات غير المسؤولة لهذه التقنيات

خاصة في المجالات الحساسة مثل الأمن أو الدعم الاجتماعي

وأخيراً، فإن غياب ثقافة البيانات الدقيقة داخل

الإدارة

يجعل الخوارزميات تعمل على معطيات غير موثوقة

مما يؤدي إلى قرارات خاطئة تضر بالمواطنين وبالدولة معاً

مما يستدعي بناء منظومة متكاملة تجمع بين التشريع والأخلاق

والكفاءة الفنية لضمان استخدام مسؤول وعادل لهذه التقنيات

21

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء

الاصطناعي في السلطة التقديرية الجزائرية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Algerian Discretionary Power

يواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة التقديرية في الجزائر

تحديات أخلاقية وعملية مشابهة لتلك الموجودة في مصر، مع بعض الخصوصيات

فمن الناحية الأخلاقية، يشكل غياب الشفافية والمساءلة

تهديداً رئيسياً لحقوق المواطنين، خاصة في ظل غياب

أي إطار تشريعي ينظم "الحق في تفسير القرار الآلي"

مما يحول الإدارة إلى كيان غامض يتخذ قرارات لا يمكن فهمها

كما أن خطر "التحيّز الخوارزمي" قائم بقوة

خاصة إذا استخدمت الخوارزميات في مجالات حساسة

مثل منح التأشيرات أو توزيع الدعم الاجتماعي

بناءً على بيانات قد تعكس تفاوتات اجتماعية أو جهوية تاريخية

ومن الناحية العملية، فإن نقص الخبرات التقنية

المتخصصة

داخل الإدارة الجزائرية يحد من قدرتها على تطوير

أو حتى مراقبة أنظمة ذكاء اصطناعي معقدة

كما أن التفاوت في البنية التحتية الرقمية بين الولايات

يؤدي إلى تفاوت في جودة الخدمات الرقمية المقدمة

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب استراتيجية وطنية واضحة

للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي يترك المجال مفتوحاً

أمام قرارات فردية قد لا تراعي المبادئ الأساسية لدولة القانون

وأخيراً، فإن الثقافة الإدارية التي قد لا تشجع على النقد

أو الإبلاغ عن الأخطاء تزيد من صعوبة اكتشاف

الأعطال أو التحيّزات في الأنظمة الخوارزمية

مما يستدعي بناء ثقافة مؤسسية جديدة تقوم على الشفافية

والتعلم من الأخطاء لضمان استخدام عادل وفعال لهذه التقنيات

22

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السلطة التقديرية الفرنسية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in French Discretionary Power

رغم التقدم الكبير الذي حققه النظام الفرنسي في تنظيم الذكاء الاصطناعي

فإنه لا يخلو من تحديات أخلاقية وعملية تستدعي اليقظة المستمرة

فمن الناحية الأخلاقية، يبقى "التحيّز الخوارزمي" تهديداً دائماً

حتى مع وجود ضوابط صارمة، لأن التحيّز قد يكون خفياً

ويصعب اكتشافه حتى من قبل الخبراء، خاصة في الخوارزميات المعقدة

كما أن هناك توتراً دائماً بين كفاءة القرار الآلي

وحق الفرد في الخصوصية والكرامة الإنسانية

ومن الناحية العملية، فإن التعقيد الإداري الناتج عن تعدد مستويات الحكم

(Local, Regional, National) قد يؤدي إلى تباين في تطبيق القواعد

الخاصة بالذكاء الاصطناعي بين الجهات

المختلفة

كما أن تكلفة تدقيق الخوارزميات وصيانتها بشكل دوري

تشكل عبئاً مالياً كبيراً على البلديات الصغيرة

التي قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لضمان عدالة أنظمتها

بالإضافة إلى ذلك، فإن سرعة التطور التقني قد تتجاوز

الإطار التشريعي الحالي، مما يتطلب مراجعة دائمة للقوانين

لضمان مواكبتها للابتكارات الجديدة

وأخيراً، فإن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على التوازن

بين الابتكار والتنظيم، فلا يكون التنظيم صارماً لدرجة

تقتل الابتكار، ولا يكون متساهلاً لدرجة يهدد الحقوق الأساسية

وهو توازن دقيق تتطلبه القيادة المسؤولة في العصر الرقمي

23

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السلطة التقديرية

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Discretionary Power

تواجه الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا تحديات مشتركة

في استخدام الذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة التقديرية، لكن طبيعتها ودرجة خطورتها تختلف

ففي مصر والجزائر، تتركز التحديات في غياب الإطار التنظيمي الأساسي

وعدم وجود ضمانات للشفافية أو الحق في التفسير

مما يجعل "الصندوق الأسود" الخوارزمي تهديداً وجودياً

لمبادئ دولة القانون والعدالة

أما في فرنسا، فإن التحديات أكثر تطوراً وتعقيداً

فهي لا تتعلق بغياب القواعد، بل بصعوبة تطبيقها بشكل فعال

في مواجهة تقنيات تتطور بوتيرة أسرع من التشريع

وتكلفة عالية للحفاظ على أعلى معايير العدالة

والشفافية

ومن حيث التحيّز الخوارزمي، فإن الخطر في مصر والجزائر

أكبر بكثير بسبب غياب آليات الكشف عنه والتدقيق فيه

في حين أن فرنسا تمتلك أدوات فنية وقضائية متقدمة

للحد من هذا الخطر، رغم أنه لا يمكن القضاء عليه تماماً

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فإن نقص الكفاءات الفنية

يشكل عائقاً رئيسياً في مصر والجزائر، بينما في فرنسا

يتمثل التحدي في توزيع هذه الكفاءات بشكل عادل

بين الجهات المركزية والمحلية

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن مصر والجزائر

بحاجة ماسة إلى بناء الأساس التنظيمي والأخلاقي أولاً

في حين أن فرنسا تعمل على تحسين وتطوير نظامها المتقدم

لضمان بقائه فعالاً في مواجهة التحديات المستقبلية

24

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الإدارة العامة المصرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate Digital Discretionary Power in Egyptian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في مصر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام أنظمة اتخاذ القرار الآلي الكامل

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

لإضافة فصل خاص بالقرارات الآلية، ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ويمنح المواطن حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار

الذي يؤثر في حقوقه بشكل مباشر وجوهري

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في قانون مجلس الدولة

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق خوارزمي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من عدالة الخوارزمية وخلوها من التحيّز عند النظر في الطعون

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات الخوارزميات"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء الأنظمة المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ومستوى خطورتها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي

يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل الجهاز المركزي للمحاسبات

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي

وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

25

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الإدارة العامة الجزائرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate Digital Discretionary Power in Algerian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في الجزائر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام أنظمة اتخاذ القرار الآلي الكامل

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

لإضافة فصل خاص بالقرارات الآلية، ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ويمنح المواطن حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار

الذي يؤثر في حقوقه بشكل مباشر وجوهري

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في القانون الإداري

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق خوارزمي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من عدالة الخوارزمية وخلوها من التحيّز عند النظر في الطعون

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات الخوارزميات"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء الأنظمة المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ومستوى خطورتها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي

يتم اعتماده من قبل رئاسة الحكومة ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل المحاسبة العليا

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

26

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الإدارة العامة الفرنسية

Proposed Legislative Reforms to Regulate Digital Discretionary Power in French Public Administration

رغم التقدم التشريعي الفرنسي، فإن التطور السريع للذكاء الاصطناعي

يستدعي إصلاحات مستمرة لضمان فعالية التنظيم

أولاً ، يجب تسريع إقرار مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الحالي

الذي يهدف إلى ترجمة مبادئ الاتحاد الأوروبي إلى واقع تشريعي ملزم

مع التركيز على الأنظمة عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

ثانياً، يجب تبسيط الإطار المؤسسي من خلال توحيد صلاحيات الجهات الرقابية

مثل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL) والهيئة الوطنية للحوار الأخلاقي

لتلافي التداخل وتعزيز الكفاءة في مراقبة أنظمة الذكاء الاصطناعي

ثالثاً، يجب تعزيز الدعم المالي والفني للبلديات الصغيرة

من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم استخدام

الذكاء الاصطناعي الأخلاقي

يمكنها من تطوير أو شراء أنظمة متوافقة مع المعايير الوطنية

رابعاً، يجب تحديث أنظمة المعلومات الجغرافية والبيانات المفتوحة

لدمج مؤشرات أخلاقية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي

وتسهيل رقابة المواطنين والمجتمع المدني على أداء الإدارة

خامساً، يجب إدخال آلية تقييم دوري لفعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي

بعد مرور سنتين من التشغيل للتأكد من تحقيق الأهداف المعلنة

وإمكانية تصحيح المسار في حالة الانحراف عن المبادئ الأخلاقية

سادساً، يجب تعزيز التكوين المهني للموظفين العموميين

من خلال برامج تدريبية متخصصة في الأخلاقيات الرقمية

وإدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي وفهم حدودها

سابعاً، يجب تعزيز المشاركة المجتمعية

من خلال إلزام الإدارة بإجراء مشاورات عامة قبل

اعتماد

أنظمة ذكاء اصطناعي جديدة في المجالات الحساسة

وأخيراً، يجب مراجعة دورية للتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

كل ثلاث سنوات لضمان توافقها مع التحولات التقنية والاجتماعية

وتحقيق التوازن الأمثل بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية

27

الخاتمة

Conclusion

كشفت هذه الدراسة المقارنة أن الذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة التقديرية

ليس مجرد أداة تقنية محايدة، بل هو انعكاس للقيم والمبادئ التي تحكم النظام القانوني

فبينما تسعى فرنسا إلى بناء "ذكاء اصطناعي جدير بالثقة"

من خلال تشريعات متقدمة وضوابط قضائية فعالة

فإن مصر والجزائر لا تزالان في بداية الطريق نحو تنظيم هذا المجال

وقد أظهر التحليل أن التحدي الأساسي لا يتمثل في التكنولوجيا نفسها

بل في غياب الإطار القانوني والأخلاقي الذي يضمن استخدامها لخدمة الإنسان

وليس لتعزيز الاستبداد البيروقراطي أو ترسيخ أشكال جديدة من التمييز

ومن ثم فإن استخلاص الدروس من التجربة الفرنسية لا يعني النسخ الحرفي

بل يتطلب تكييف الحلول بما يتناسب مع الخصوصية القانونية والاجتماعية لكل دولة

وقد قدمت هذه الدراسة مقترحات إصلاحية عملية تستند إلى المقارنة الموضوعية

تهدف إلى بناء إدارة رقمية عادلة وخاضعة للمساءلة

وفي النهاية، فإن مستقبل السلطة التقديرية في القرن الحادي والعشرين

سيتوقف على قدرتها على الجمع بين كفاءة الذكاء الاصطناعي

وأخلاقيات دولة القانون، لضمان أن التحول الرقمي

يكون أداة لتعزيز حقوق الإنسان وليس لتقويضها

المراجع

References

١ الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ الجريدة الرسمية العدد ٤١ مكرر في ١٨ يناير ٢٠١٤

٢ الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

٣ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٧٨٩ Journal Officiel de l Assemblée Nationale Constituante ٢٧ أغسطس ١٧٨٩

٤ قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠

٥ قانون حماية البيانات الشخصية الجزائري رقم ١٨-٠٧ سنة ٢٠١٨ الجريدة الرسمية العدد ٣٦ في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨

٦ قانون المعلومات والحقوق المدنية الفرنسي
Loi n° ٧٨-١٧ du ٦ janvier ١٩٧٨ modifiée

٧ قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي Loi n°
٢٠١٦-١٣٢١ du ٧ octobre ٢٠١٦

٨ اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية
Règlement (UE) ٢٠١٦/٦٧٩ (GDPR)

٩ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي
Projet de loi sur l IA ٢٠٢٥

١٠ تقرير المركز القومي لحماية البيانات
الشخصية المصري ٢٠٢٥

١١ تقرير السلطة الوطنية لحماية البيانات
الشخصية الجزائرية ٢٠٢٤

١٢ تقرير اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات الفرنسية (CNIL) ٢٠٢٥

١٣ محمد كمال عرفه الرخاوي الذكاء الاصطناعي والقانون الإداري

١٤ Jean Dupont L intelligence artificielle au service de l administration Dalloz Paris ٢٠٢٥

١٥ Ahmed Benali L IA et la fonction publique en Algérie ENAG Alger ٢٠٢٦

الفهرس

Table of Contents

١ المقدمة النظرية والمنهجية لدراسة السلطة

التقديرية في العصر الرقمي

٢ التطور التاريخي لمفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري المصري

٣ التطور التاريخي لمفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري الجزائري

٤ التطور التاريخي لمفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري الفرنسي

٥ التحدي الرقمي لمفهوم السلطة التقديرية من التقدير البشري إلى الصندوق الأسود

٦ الأسس الدستورية لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في النظام القانوني المصري

٧ الأسس الدستورية لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في النظام القانوني الجزائري

٨ الأسس الدستورية لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في النظام القانوني الفرنسي

٩ التشريعات الناظمة للسلطة التقديرية الرقمية في مصر ودورها في الحماية

١٠ التشريعات الناظمة للسلطة التقديرية الرقمية في الجزائر ودورها في الحماية

١١ التشريعات الناظمة للسلطة التقديرية الرقمية في فرنسا ودورها في الحماية

١٢ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الرقمي وفقاً للقانون المصري

١٣ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الرقمي وفقاً للقانون الجزائري

١٤ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الرقمي وفقاً للقانون الفرنسي

١٥ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال ضوابط مشروعية القرار الإداري الرقمي

١٦ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في النظام القانوني المصري

١٧ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في النظام القانوني الجزائري

١٨ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية في النظام القانوني الفرنسي

١٩ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الرقمية

٢٠ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء

الاصطناعي في السلطة التقديرية المصرية

٢١ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السلطة التقديرية الجزائرية

٢٢ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السلطة التقديرية الفرنسية

٢٣ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السلطة التقديرية

٢٤ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الإدارة العامة المصرية

٢٥ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الإدارة العامة الجزائرية

٢٦ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم السلطة التقديرية الرقمية في الإدارة العامة الفرنسية

٢٧ الخاتمة

المراجع

الفهرس

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ او الاقتباس او الطبع او النشر او التوزيع الا باذن المؤلف